السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الملف النووي الإيراني
مقارنة تحليلية بين فترتي أوباما وترامب

أ.د/ عبد العال الديربي[1*]
فاطمة صلاح الجندي[2]

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة تحليلية للسياسة الخارجية الأمريكية إزاء الملف النووي الإيراني خلال فترة حكم أوباما وترامب وكيف تعاملت الإدارتين مع هذا الملف، وقد اعتمدت الدراسة على منهجين أساسيين وهما: المنهج الوصفي والتحليلي بهدف وصف الأزمة وتحليلها خلال فترة أوباما وترامب، وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول تغير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني خلال فترة أوباما وترامب والذي بدوره قد أثر على تطور البرنامج ودور إيران في منطقة الشرق الأوسط.

[1*] أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية السياسة والاقتصاد– جامعة السويس
[2] مدرس العلوم السياسية المساعد بكلية السياسة والاقتصاد– جامعة السويس

وقد خلصت الدراسة إلى إن السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني لا تختلف بإختلاف الإدارات وإنما تختلف فقط في طريقة التعامل والتي تهدف في النهاية إلى حماية المصالح الأمريكية وعدم ظهور قوة إقليمية تقف أمام أهدافها في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الملف النووي الإيراني/ الرئيس دونالد ترامب/ الرئيس باراك أوباما/ السياسة الخارجية الأمريكية.

Abstract

This study aims to conduct an analytical comparison of US foreign policy regarding the Iranian nuclear file during the Obama and Trump era and how the two administrations dealt with this file.

The study relied on two basic approaches, the descriptive and analytical approach to describe and analyze the crisis during the Obama and Trump period,

and the importance of this study lies In it deals with the change of US foreign policy towards the Iranian nuclear file during the Obama and Trump period, which in turn affected the development of the program and Iran's role in the Middle East region.

The study concluded that the US policy towards the Iranian nuclear program does not differ according to different administrations, rather it differs only in the way it is dealt with, and ultimately aims to protect American interests and not to see a regional power standing in front of its goals in the region.

Key words: Iran's nuclear file / President Donald Trump / President Barack Obama / US foreign policy.

المقدمة

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على إيران كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط ولتعزيز دورها في المنطقة عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنشاء شبكة دفاع في إيران خلال فترة الشاه ولكن بعد عزل الشاه في ١٩٧٩ تأثرت هذه العلاقة ولجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أساليب متشددة في تعاملها مع الحكومة الجديدة.

أعطت السياسة الإيرانية بعد انتهاء الحرب العراقية ١٩٨٨ اهتمامًا واسعًا لتطوير برنامجها النووي وبذلت جهود كبيرة لاكتساب الخبرات اللازمة لتطوير هذا البرنامج ولكن مع الاهتمام الدولي بالملف النووي الإيراني وتغيير السياسة الخارجية الإيرانية أدى ذلك إلى ظهور ما يعرف بأزمة البرنامج النووي الإيراني وعليه اتخذت العديد من الدول الكبرى مجموعة من الإجراءات تجاه هذه الأزمة وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية وقد تباينت السياسة الخارجية الأمريكية في تعاملها مع هذه الأزمة خلال فترة حكم أوباما وترامب ولتناول هذا التباين تم **تقسيم الدراسة إلى مجموعة من المحاور كالتالي؛**

المحور الأول: نشأة البرنامج النووي

المحور الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران خلال فترة أوباما
المحور الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران خلال فترة ترامب

المحور الأول

نشأة البرنامج النووي الإيراني

نشأ البرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه محمد البهلوي ومثل الاهتمام بالطاقة جزءا مهما من جهوده من أجل تحويل إيران لقوة إقليمية، وذلك بمساعدة وتشجيع الولايات المتحد الأمريكية والتي كانت تجمعها علاقات ودية مع إيران وذلك بعد أن قضت الاستخبارات الأمريكية بمساعدة الاستخبارات البريطانية على ثورة رئيس الوزراء مصدق، وأعيد الشاه "محمد بهلوي" للحكم في أغسطس ١٩٥٣.[١]

وقعت إيران على اتفاقية عام ١٩٥٧ مع الولايات المتحدة الأمريكية مدتها ١٠ سنوات، حصلت بموجبها على مساعدات نووية، وفي عام ١٩٥٩ اصدر الشاه قرار ببناء مركز للبحوث النووية في جامعة طهران، وكذلك إنشاء منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في عام ١٩٧٤ كما استمرت المساعدات الأمريكية لنظام الشاه، حيث تم إمدادها بالوقود اللازم لتشغيل المفاعل البحثي وإنشاء لجان مشتركة للتعاون بين

البلدين. وفي عام ١٩٧٧ وقعت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران اتفاقية لتبادل التقنية وقويت العلاقات بعد امتناع الشاه عن استعمال البترول كأداة ضاغطة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .[٢]

عقدت إيران اتفاقيات أخرى حيث عقدت مع فرنسا في عام ١٩٧٥ اتفاقية للاستفادة من الخبرة الفرنسية وذلك بتقديم التدريب اللازم للأفراد العاملين في مفاعل بوشهر، وعقدت اتفاقية في ١٩٧٧ لإنشاء مفاعل

في كازاخستان لتخصيب اليورانيوم. ومع ألمانيا لإقامة مفاعل في بوشهر لذات الغرض . وسعت للتعاون مع كافة دول العالم للحصول على اليورانيوم مثل جنوب أفريقيا و الدنمارك والأرجنتين والهند وأستراليا.

وانضمت إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك عام ١٩٦٨ والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٠.

من خلال ما تم تقديمه يمكن القول أن إيران كانت تسعى ظاهريًا إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية في إقليمها ولكن داخليا سعت لتطوير برنامجها النووي والحصول على التقنيات الحديثة وبناء مراكز عديدة خاصة بالبحوث النووية.

تمثل الثورة الإيرانية منعطف تاريخي للدولة وتعتبر من أهم الأحداث التي وقعت في المنطقة؛ حيث غيرت مجرى العديد من الأمور، حيث اهتم قائد الثورة والرئيس الأول للجمهورية الإيرانية (الخميني) بتصـــدير أفكار الثورة إلى الخارج مقابل تجاهل تام بتطوير البرنـامج النووي وتوتر علاقـات إيران بـالولايـات المتحـدة الأمريكيـة ودول أوروبا.[٣]

لكـن سرعان ما غير قادة إيران نظرتهم وذلك بعد القصف الذي تعرضت إليه المنشآت الإيرانيـة عـام ١٩٨٢ من طرف العراق خلال حرب الخليج الأولى وقـامـت بـإحيـاء البرنامج النووي عام ١٩٨٤، وقامت إيران بافتتاح مركـز أصفهان وابــرمت العديد من الاتفاقيات للحصـول على الخبـرة النوويـة؛ ففي عـام ١٩٨٦ وقعت علـى

اتفاقية مـع باكستـان لتدريب العلمـاء الإيرانيين، وفـي عـام ١٩٨٧ وقعت على اتفاقية مـع الأرجنتيــن للحصــول علـى اليورانيــوم المخصــب والوقود النووي وتجديد بعض الاتفاقيات للحصول على اليورانيوم

المخصب مـع جنـوب أفريقيـا. وأنشأت مركـز البحـوث النوويــة في منطقــة معالــم كاليـه، وعقد مؤتمر في مارس ١٩٨٦ في طهران لتنمية العلوم الذريـة الأساسية في إيران.[٤]

كان الهدف المعلن في هذه المرحلة هو اســـتخدام المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية ولكن مع بداية التســـعينات دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة مع اســـتغلال المتغيرات الإقليمية والدولية بداية من تفكك الإتحاد الســـوفيتي حتى نهاية حرب الخليج الثانية.

وحاولت إيران الاسـتفادة من خبرات باكسـتان وكوريا الشـمالية، وتلاها ظهور التعاون مع الصـــين في المجال النووي حيث قامت بتزويد إيران بالوقود النووي في يناير

١٩٩١، ووقعت اتفاقية التعاون في ميدان الطاقة النووية مع روســـيا عام ١٩٩٢ لاستكمال مفاعل بوشهر بطاقة ألف ميجاوات. وعقدت اتفاقية مع الصين تمكن إيران من إنتاج أسلحة نووية بصورة تدريجية .[٥]

أمـــام تضاعف النشاط البحثي النووي الإيراني برزت ضغوط ورفض أمريكي ووجهت الدول الأوروبية اتهاما لإيران بأن المخزون النفطي لا يستدعي إنشاء هذه المفاعلات لإنتاج الطاقة، أما الرد الإيراني فكان عبار عن أن البرنامج النووي يمثل حقا من حقوقها في اســتخدام الطاقة لتشــغيل محطات الطاقة الكهربائية في الإطار الســلمي. وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية عرقلة البرنامج النووي الإيراني حيث قامت بالتهديد بفرض عقوبات اقتصـــادية في عام ١٩٩١ على كل الدول التي تتعاون مع إيران في المجال النووي. وفي عام ١٩٩٢ في أعقاب انتصارها في حرب الخليج الثانية أصدرت قانونا بمنع تصدير أي معـــدات نووية لإيران والعراق، ثم أصدرت قانون عام ١٩٩٥ يفرض عقوبات على أي شركة تستثمر في تطوير صناعة النفط في

إيران. وقامت بإدخال الدول المتعاونة في اتفاقيات مقابل تخليها عن تزويد إيران بما تحتاجه في برنامجها النووي.[٦]

المحور الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران خلال فترة أوباما

مع تولي الرئيس باراك أوباما الحكم حدث تحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني حيث تحولت السياسة الأمريكية من الدبلوماسية المتشددة إلى الدبلوماسية المرنة وإن كان أوباما لم يستبعد الخيار العسكري بشكل كامل، حيث أكد على أن الخيار العسكري يظل مطروحًا في حالة فشل الدبلوماسية في التعامل مع إيران.

وفي مارس ٢٠٠٩ وخلال أعياد النيروز (رأس السنة الفارسية) مدح الرئيس أوباما الحضارة الإيرانية، وأرسل إلى آية الله خامنئي رسالة عرض فيها رغبة أمريكا في البدء في حوار بناء، وخلال خطابه في جامعة القاهرة عام ٢٠٠٩ أكد على حق إيران في

امتلاك الطاقة النووية السلمية وذلك في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي، وأكد على اســتعداده لإجراء مباحثات غير مشــروطة مع إيران كما أكد الرئيس الإيراني أحمدي نجاد استعداد إيران لمفاوضات وفق مبدأ الاحترام المتبادل.[٧]

وقد ظهر ذلك بوضــوح في وثيقة إســتراتيجية الأمن القومي للرئيس أوباما عام ٢٠١٠ حينما أعلن استبعاد سياسة الحرب الاستباقية والوقائية التي انتهجها سلفه جورج بوش، فقد كان مبدأ الاستباق الأمريكي في فترة جورج بوش هى أحد ركائز استراتيجية الأمن القومي فقد طرح هذا المبدأ بعد حرب أفغانستان وتم تطبيقه

عمليًا في حرب العراق عام ٢٠٠٣ ، والتي قامت بها الولايات المتحدة انفراديًا مما أصبغ مبدأ بوش بطابع هجومي.

بدأت الأزمة النووية الإيرانية في ظل إدارة الرئيس أوباما في أواخر ٢٠٠٩، بعدما كشــفت بعض الدول قيام إيران ســرًا ببناء مفاعل نووي جديد لتخصــيب اليورانيوم في مدينة "قم" دون علم الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وهو ما يعد مخالفة من جانب إيران لالتزاماتها الدولية في هذا الشأن.[٨]

وقد حرصت العديد من الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على الكشف عن هذا المفاعل لتأكيد شكوكها حول مدى سلمية هذا البرنامج النووي، وتم اختيار مقر اجتماع قمة العشرين للإعلان عن ذلك التطور بهدف تشكيل جبهة تضامن دولية لمواجهة طهران، وقد تبنت هذه الدول لهجه حادة ضد إيران، واتهمتها بأنها تمثل "مصدرًا للتهديد في الشرق الأوسط والعالم مطالبة إيران باحترام التزاماتها الدولية في هذا الشأن.[٩]

ولامتصاص غضب المجتمع الدولي عمدت إيران إلى اتخاذ خطوات تكتيكية مكنتها من الحد من وطأة الضغوط زعمت أن البرنامج مخصص لتوليد الكهرباء وأن مستوى التخصيب فيه لم يتجاوز خمسة بالمئة وهو مستوى منخفض لا يكفي لصنع القنبلة الذرية.

كما أنها أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية به غير أن هذه الخطوات والتصريحات لم تثمر عن النتائج المرجوة، وأكدت إيران أنها ستسمح لمفتش الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة المنشأة النووية الجديدة للتأكد من عدم استخدامها للأغراض العسكرية.[١٠]

وأجريت محادثات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ووافقت إيران على إرسال اليورانيوم إلى الخارج لتحويله إلى وقود نووي من أجل استخدامه لأغراض الأبحاث الطبية وخرج المجتمعون في جنيف بانطباعات إيجابية، ولكن في عام ٢٠١١ وقعت عدة تطورات دفعت الملف النووي الإيراني بقوة إلى قمة القضايا وحفلت وسائل الإعلام الأمريكية بالمقالات والدراسات حول المخاطر التي يمكن أن تترتب عند حصول إيران على السلاح النووي والخيارات التي يمكن أن تسلكها الولايات المتحدة الأمريكية للحد من الطموحات الإيرانية للحصول على هذا السلاح.[١١]

ومن أبرز التطورات التي زادت من حدة توتر الأجواء المحيطة بالملف النووي الإيراني وقوع انفجار كبير في موقع عسكري إيراني لصنع الصواريخ وسقوط طائرة استطلاع أمريكية بدون طيار تستعملها وكالة المخابرات المركزية من أجل التجسس على إيران داخل الأراضي الإيرانية.

كما صرحت إدارة أوباما إلى استعدادها لإجراء اتصالات مع إيران خارج نطاق مجموعة الدول الست؛ إذا كان ذلك يخدم المصالح الأمريكية، ورحبت إيران بعرض مجموعة "١+٥" للتفاوض وأعلنت في سبتمبر عام ٢٠٠٩ استعدادها لإجراء محادثات

تتناول كل القضـــايا الأمنية التي تســبب قلقًا للغرب بشــرط ألا تتناول تخصــيب إيران لليورانيوم باعتباره حقًا طبيعيًا للدولة الإيرانية.[١٢]

وتوصـلت إيران إلى اتفاق مبدئي مع مجموعة دول "٥+١" حول برنامجها النووي، فقد سـمحت إيران لمفتشـي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش منشـأة "قم" وإرسـال نسـبة من اليورانيوم المخصب الإيراني إلى الخارج واستيراده بعد أن يتم تحويله إلى وقود.

وفي أواخر نوفمبر ٢٠٠٩، أعلنت إيران رفضـــها لإرســـال اليورانيوم المخصـــب إلى الخارج ونتيجة لهذا الرفض الإيراني تعهدت كل من أوروبا والولايات المتحدة بفرض عقوبات أشد وأقوى ضد إيران.

وفي نوفمبر ٢٠١٣، توصلت مجموعة "٥+١" مع إيران إلى اتفاق بشأن برنامج إيران النووي، حيث:

- تتعهد إيران بتخفيض عمليات تخصـــيب اليورانيوم بنســـبة ٥٪؛ وذلك مقابل رفع بعض العقوبات تدريجيًا واستمرار المفاوضات.
- تجنب إصدار أي عقوبات جديدة ضد إيران.

- الحرص على عدم وصول نسبة صادرات نفط إيران إلى ما هو أقل من النسبة الحالية.
- رفع الحظر على شراء وبيع الذهب والمعادن الثمينة.
- رفع الحظر المفروض على صناعة السيارات وكذلك المنتجات البتروكيميائية وتسهيل التعاون مع إيران لصيانة الطائرات المدنية العائدة لشركات الطيران الإيرانية
- إلغاء تجميد ٤٠٠ مليون دولار من أموال إيران في الخارج لتسديد تكاليف دراسة الطلبة الإيرانيين المبتعثين إلى الخارج والتعاون مع إيران لشراء المواد الغذائية والطبية.[١٣]

وقد رضخت إيران لهذة الشروط فوافقت على تخفيض تخصيب اليورانيوم من ٢٠٪ إلى ٥٪ إلا أن الدول الكبرى أكدت على ضرورة وقف التخصيب بهذه النسبة لمدة ١٠ سنوات وهو ما رفضته إيران.

وانتهت المفاوضات بالفشل في التوصل إلى اتفاق بسبب إصرار فرنسا للحصول على ضمانات إيرانية لعدم تخصيب اليورانيوم، ورغم ذلك اتفق الطرفان على استئناف المحادثات بينهما في ٢٠ نوفمبر ٢٠١٣.

في نهاية ٢٠١٣ نجحت إيران ومجموعة دول "٥+١" في عقد اتفاق بجنيف حددته بـ ٦ أشـهر قابلة للتمديد، يقضـي بأن تحد إيران من نشـاطها النووي مقابل رفع محدود للعقوبات الدولية المفروضـة عليها، وفي ٢٠ يوليو ٢٠١٤ تم مد المهلة لأربعة أشـهر إضـافية حتى ٢٤ نوفمبر ٢٠١٤ بعد فشـل الأطراف في التوصـل إلى اتفاق نهائي؛ وذلك لإتاحة مزيد من الوقت للدول السـتة وإيران للتوصـل إلى اتفاق نهائي شـامل يضـمن الطبيعة السـلمية للبرنامج النووي الإيراني في مقابل رفع العقوبات التي أثرت على الاقتصاد الإيراني لعده سنوات وبعد أيام من مفاوضات مكثفة تم الاتفاق على مد أجل المفاوضات مرة أخرى.[١٤]

وفي عام ٢٠١٥ أجرت إيران ودول "٥+١" مفاوضـات من ٢٦ مارس حتى ٢ أبريل ٢٠١٥، في مدينة لوزان السـويسـرية، وقد كانت مسـألة رفع العقوبات إحدى أهم نقاط الخلاف، ففي حين أرادت إيران أن ترفع العقوبات فور التوقيع على الاتفاق النهائي فإن الولايات المتحدة وباقي الدول أصـروا أن يكون رفع العقوبات مرتبطًا بدخول الاتفاق حيز التنفيذ وتصديق الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[١٥]

المحور الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران خلال فترة ترامب

أعلن رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب في مايو عام ٢٠١٨ خروج بلاده من الاتفاق النووي مع إيران، وبدأت العلاقات الأمريكية الإيرانية تضطرب، ولم يصادق دونالد ترامب على التزام إيران ببنود الاتفاق النووي، إذ إن كل رئيس ملزم من الكونجرس بأن يصادق كل ٩٠ يومًا ما إذا كانت إيران ملتزمة ببنود

الاتفاق، وأن الاتفاق لا زال يصب في مصلحة البلد أم لا. أعطي ترامب ٦٠ يومًا للكونجرس لاتخاذ قرار بشأن استمرارية المشاركة الأمريكية في الاتفاق النووي.[١٦]
حظي قرار ترامب بتأييد على نطاق واسع من إسرائيل بالرغم من تأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران لا زالت متمسكة بشروط الاتفاق النووي، وقد يؤدي انسحاب أمريكا من الاتفاق إلى توتر علاقاتها مع الدول الأخرى الموقعة عليه مثل الصين وألمانيا، والتي قد ترفض فرض أي عقوبات على طهران في حال تراجعت واشنطن.

وتهدف اســـتراتيجية الرئيس الأمريكي ترامب في تعامله مع الملف النووي الإيراني إلى حرمان إيران من الحصـول على سـلاح نووي، والحد من نفوذها في المنطقة من خلال تعزيز العلاقات مع الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة.[١٧]

أن انسحاب الرئيس الأمريكي ترامب من الاتفاق الشامل لتسوية قضية البرنامج النووي لم يكن أمر جديد؛ فنبذ الاتفاق يشـكل إيفاء بوعد انتخابي وضـــعه ترامب في برنامجه الانتخابي.

وقد ثارت تسـاؤلات داخل الولايات المتحدة والشـركاء الأوروبيين الموقعين على الاتفاق وحتى داخل إيران فحواها: ما هي عيوب الاتفاق؟"

وقد فسـر البعض أن الاتفاق لا يتضـمن أي عيب سـوى أنه ولد في كنف إدارة أوباما وانه يحاول إلغاء أي إنجاز حققه سلفه.

وكان لترامب عدة مبررات لإلغاء الاتفاق، وهي:

- أنه لا يحول دون تطوير إيران قدرات نووية بعد عام ٢٠٢٥.

- خلوه من بنود تلجم نفوذ إيران في لبنان وسـورية واليمن وتضــع حدًا لبرنامج الصواريخ البالستية.

اقترحت فرنســا وألمانيا تضــمين ذلك في اتفاق يلحق بالاتفاق القائم إلا أن ترامب لم يقتنع بمقترحات حلفائه الأوروبيين وقرر إنسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق مع ترك الباب مفتوحًا لمفاوضـات جديدة للتوصـل إلى اتفاق يرضـيه ويرضـي إسـرائيل الحليف المهم للولايات المتحدة. وقد رأى بعض المســؤولين الأمريكيين أن الاتفاق ليس مثاليًا، إلا أنه بمثابة قاعدة جيدة ينبغي التمســك بها ومن ثم معالجة نقاط القصــور. كما أنه أعطى الولايات المتحدة فرصة لاحتواء وإنهاء البرنامج النووي الإيراني.[١٨]

خاتمة الدراسة

تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها مع إيران موقفًا معاديًا حيث يعتبر هذا الموقف امتدادًا للموقف العدائي الذي تتبناه أمريكا تجاه إيران منذ قيام الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩م.

وتنطلق النظرة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني من حماية المصالح الأمريكية في المنطقة وعدم بروز قوة إقليمية تقف عائقًا أمام أهدافها، ويمكن رصد عدة سياسات متوالية للموقف الأمريكي تجاه إيران منها:

- الإصرار على رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بهدف فرض العقوبات.
- الضغط على الدول التي تقدم التكنولوجيا لإيران مثل روسيا وباكستان.
- المزاوجة بين الخيار السلمي والتهديد بالخيار العسكري.

تتعامل الولايات المتحدة مع إيران على أساس أن هدف إيران هو إنتاج السلاح النووي وهذا يشكل خوفًا وقلقًا لأمريكيًا لأن امتلاك إيران للتقنية النووية يعني ذلك استخدامها

في المجال العســـكري مما يؤدي إلى اختلال التوازن في المنطقة والتأثير على الكيان الصهيوني.

تبني أوباما منهجًا مختلفًا تجاه إيران يختلف عن ســابقيه وعن ســياســة دونالد ترامب، وهو اعتماد الدبلوماسية كأداة رئيسة في التعامل مع إيران، كما سعت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أوباما إلى عدم التدخل في الســـياســـات الداخلية لإيران، كما دلت سياسته على جدية قرار الإدارة الأمريكية بالتهدئة مع إيران وذلك بعد مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المحادثات بين إيران ومجموعة دول "٥+١.

المراجع

[1] عبد اللــه فالح المطيــري ، أمن الخليج و التحــدي النــووي الإيراني ، جامعة الشــرق الأوسط ، ٢٠١١، ص١١

[2] وسام علكــة ، التحدي النــووي الإيراني :حقيقة أم وهـــم، دمشــق ٢٠١٣. ص ١٩

[3] مــركــز الدراسات الإســتــراتيجــية ، البرنــامج النــووي الإيراني (الوقائع و التداعيــات)،٢٠٠٧ ص ٥

[4] مجلة الأنباء ، النــووي الإيراني :كشف الإزدواجــية الأمــريكية حــول أسلحــة الدمــار الشامل ،(في دراسة ١ أعدها مركز البحوث) الصــادر في ٤ ديسمبر ٢

[5] مرجع سبق ذكره

[6] جاري سمور،مواجهة التحدي النووي الإيراني ، سلسلة محاضرات الإمارات مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية ،٢٠٠٦، طبعة الأولى، ص١

[7] علاء بيومي " بارك اوباما والعالم العربي " سلسلة أوراق الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، العدد ٩، الطبعة الأولى، الدوحة، ٢٠٠٨.

[٨] عبد الله سعد العتيبي، "الأزمة الأمريكية الإيرانية، وانعكاساتها على أمن الخليج العربي"، دولة الكويت، دراسة حالة ١٩٩٧ – ٢٠١١، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص ٤٨

[٩] ساره سامح إبراهيم المزاحي، "الاستمرارية والتغيير في السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني منذ عام ٢٠٠١"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٣٨

[١٠] ايمان ابو زيد مخيمر "البرنامج النووي الإيراني في موازين الاستراتيجية الأمريكية"، المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٥/٢/١٢.

[١١] هادي طرفن، تفاصيل الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة " ٥ + ١"، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣، العربية نت

[١٢] المرجع السابق نفسه

[١٣] جمال محمد حسن، سرب التفاصيل الاتفاق النووي الإيراني من قبل توقيعه؟، ٣٠ مارس ٢٠١٥

[١٤] إبراهيم سيف منشاوي، أحمد عبد التواب الخطيب، آفاق السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المفاوضات النووية.

[١٥] المرجع السابق نفسه

[١٦] قراءة في الاتفاق النووي الإيراني، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات ، ١٥ يوليو ٢٠١٥.تم زيارة هذه الصفحة في ٢٠١٨/١٠/٣٠

[١٧] علي عدنان محمد حسن، استمرار اميركا في الاتفاق النووي الإيراني على المحك، المركز الديمقراطي العربي ، ٦ ديسمبر ٢٠١٧

[١٨] المرجع السابق نفسه